



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر "القدس: تحديات الواقع وإمكانيات المواجهة"

ورقة مرجعية

يُعتبر قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بالمدينة المقدسة عاصمةً لـ «إسرائيل»، تحدياً كبيراً للفلسطينيين والعرب، لا يقل خطورة عن وعد بلفور المشؤوم، لأنّ القدس قضية جوهرية في كفاح الشعب الفلسطيني، ولا يمكن تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي من دون حلّها، وظهر ذلك بوضوح في انتفاضة الشعب الفلسطيني والعربي ضدّ القرار الأميركي.

منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بدأ التحرك الصهيوني المنظم باستيطان القدس، في محاولة لتحقيق أغلبية يهودية في المدينة. واحتدّ الصراع على المدينة خلال فترة الانتداب البريطاني، حين دعم الوجود الصهيوني فيها، ومكّنه من تحقيق الأغلبية في مفاصل أساسية فيها، ولا سيما في أحيائها الحديثة. وتمكنت خلالها الحركة الصهيونية في فترة الانتداب البريطاني الذي يضمن صكه، التزام إيجاد وطن قومي لليهود، وتشكيل وكالة يهودية للمساعدة في ذلك، من مأسسة هذا الوجود بأشكال وتعبيرات مختلفة. وفي المقابل، لم تتمكن الحركة الوطنية العربية الفلسطينية خلال فترة الانتداب، من مجابهة التمدد الاستيطاني الصهيوني المنظم في المدينة، على الرغم من مقاومتها عملية تهويد القدس، وقيامها بعدة انتفاضات ضدها.

أدّت نكبة شعب فلسطين إلى خسارة أكثر من 80 في المئة من مساحة القدس؛ إذ ضمت «إسرائيل» إليها الأغلبية العظمى من مؤسسات المدينة وبنائها التحتية وأسواقها الحديثة، علاوة على الأحياء العربية العصرية. كانت نكبة القدس شديدة الوطأة، ولم تنج منها سوى البلدة القديمة وشرقها وجزء من شمالها، في حين خضع الباقي للاحتلال الإسرائيلي، بعد أن تحوّل سكان الأحياء الغربية من الفلسطينيين إلى لاجئين، وذلك إلى جانب سكان الريف الغربي للمدينة كلها، علماً أنّ الاحتلال «الإسرائيلي» للقدس يتناقض مع قرار التقسيم الدولي رقم 181، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 الذي وضع القدس تحت نظام دولي خاص، تديره الأمم المتحدة.

لقد تحوّل الشطر الشرقي من المدينة إلى مدينة حدودية، تقع على امتداد خط الهدنة الأردنية - الإسرائيلية الذي رسمته اتفاقية الهدنة (4 نيسان/ أبريل 1948). وأعلن الأردن الشطر الشرقي «أمانة القدس»، وحاول إحياء المدينة عبر إنشاء مؤسسات بديلة من تلك التي فقدتها، غير أنّ ذلك لم يسعفها كثيراً؛ إذ إنّ إمكانات الأردن كانت متواضعة، وحاجات المدينة المنكوبة كانت أكبر. لذلك بقي الشطر الشرقي منها يعاني نتائج النكبة وآثارها.

بقي وضع مدينة القدس مجزأً بين الأردن و«إسرائيل»، من دون وجود شرعية دولية بسيادة كليهما على الجزء الخاضع لهما، حتى حرب 1967، عندما احتلت إسرائيل الأراضي العربية في مصر وسورية والأردن، بما فيها القدس الشرقية، وأصدرت قانوناً في 28 حزيران/ يونيو 1967 أعلنت فيه القدس عاصمة موحدة لها.

تمكنت «إسرائيل» من بسط احتلالها على الشطر الشرقي من المدينة في حزيران/ يونيو 1967، وأعلنت حل المؤسسات العربية (الأردنية) فيها، وإلحاقها بالمؤسسات الإسرائيلية، وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها (الضم)، بعد توسيع مساحتها من 6.5 كم إلى 72 كم²، وأخذت تفرض سياساتها الهادفة إلى السيطرة على الأرض والسكان. وأعلنت القدس، شرقها وغربها، «العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل»، وشجعت سياسة رفع المعدل السكاني بين اليهود المحافظين الذين يقطنون القدس. وبعد نصف قرن من هذه السياسات، تمكنت إسرائيل من السيطرة على نحو 87 في المئة من مساحة الشطر الشرقي، وعملت على تهويده بمحاولة رفع عدد السكان اليهود فيه بالنسبة إلى العرب، في نوع من «حرب ديموغرافية»، تهدف إلى تهويده ديموغرافياً ودينياً وسياسياً، وزرعه بطلاقات مختلفة من المستعمرات، وتفتيت نسيجه الحضري والاجتماعي والاقتصادي، وعزل الشطر الشرقي للمدينة عن باقي الضفة الغربية، وتوجت ذلك بجدار الفصل العنصري.

ومن الناحية الديموغرافية، وفي حركة مضادة للسياسة الإسرائيلية، سواء تمت بوعي أو كانت ردة فعل طبيعية غير مخطط لها في إطار «حرب ديموغرافية» خفية، ارتفعت نسبة السكان الفلسطينيين في ما يُسمى «القدس الموحدة»، حتى وصلت اليوم إلى حوالي 40 في المئة، وهي في زيادة مستمرة. في حين تزداد نسبة اليهود الحريديم (الأرثوذكس) في القدس على حساب اليهود العلمانيين، وهو أمر له آثاره الديموغرافية السياسية الإستراتيجية في مستقبل المدينة. ويُذكر أن نحو 80 في المئة من فلسطينيي القدس يعيشون تحت خط الفقر، وأن الأغلبية العظمى من الأحياء الفلسطينية تحولت إلى عشوائيات تلتهمها أمراض الفقر.

أما البلدة القديمة التي تقع داخل الأسوار التاريخية، فقد ظلت أغليبتها السكانية، بمعدل 90 في المئة منها، فلسطينية، وبقيت السيطرة السكانية (نحو 90 في المئة) للفلسطينيين. وبقيت هويتها الحضارية عربية إسلامية ومسيحية واضحة المعالم، على الرغم من الضغط الإسرائيلي الصهيوني الهائل الممارس عليها، ولم تستطع محاولات التهويد جميعها ونشر الرموز الإسرائيلية واليهودية لاحتكار معنى المدينة، التي جرى التظاهر بها، طمس هذه الهوية.

تتعرض المقدسات الإسلامية والمسيحية لأشكال مختلفة من الممارسات الإسرائيلية؛ فقد وجد الاحتلال أخيراً ضالته بابتزاز الكنائس المسيحية، عبر استخدام فرض الضرائب على المقدسات وعلى الأوقاف المسيحية، كما اتضح الأمر منذ مطلع العام الجاري، على نحو أدّى إلى إغلاق كنيسة القيامة مدة ثلاثة أيام متتالية، وهو حدث نادر ورمزي له أبعاد دولية عميقة. وانتصرت المؤسسات المسيحية في القدس في هذا الصراع، لكن الاحتلال في حقيقة الأمر لم يكن يهتم بالضرائب البلدية، بل بالأراضي والعقارات الوقفية المسيحية، خاصة تلك المنتشرة في الشطر الغربي من القدس.

أما المقدسات الإسلامية، خاصة منها المسجد الأقصى، فهي تعاني ضغطاً متواصلاً منذ حزيران/ يونيو 1967، يواجهه بنضال شعبي متصاعد ومتعدد الأشكال، تُوّج في تموز/ يوليو 2017. وحقق هذا النضال في كلا الحالتين (المقدسات المسيحية، والمسجد الأقصى) إنجازاتٍ معتبرة، لا بد من التعمق في دراستها بوصفها حالة مميزة في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني. لم تُغلق معركة المسجد الأقصى ومسألة التقسيم المكاني أو الزماني، أو كلاهما معاً، فهي ستظهر بأشكال مختلفة من جديد.

بات الوجود الفلسطيني في القدس «البقاء» إنجازاً في حد ذاته. صحيح أنّ هذا الإنجاز في حاجة إلى مقومات، فالظروف الموضوعية حاضرة وتبرز على السطح بأشكال مختلفة بين الفينة والأخرى، وعلى نحو صارخ أحياناً، لكن العامل الذاتي بات معضلة في المدينة، فهي تخلو من القيادات الوطنية القادرة على قيادة النضال. وأثبتت تجربة تموز/ يوليو 2017 أنّ العامل الموضوعي (الأقصى في هذه الحالة) أدّى إلى خلق حركة شعبية سريعة انتظمت وحدها من دون قيادة، وانضبت إلى حدٍ مثير للاستغراب والإعجاب. أما بروز القيادات الدينية في حينه فقد كان مؤقتاً؛ إذ لم تتمكن هذه القيادات من الانتقال من الدفاع عن الأقصى، من دون تقليل أهمية ذلك، إلى مفهوم قيادة وطنية تستطيع الدفاع عن الحق الوطني الفلسطيني في القدس، وأضاعت بذلك فرصة تاريخية، إن كانت أصلاً مؤهلة لمثل هذه المهمة، لكنها قد تظهر قدراتها على التصدي من جديد إن أعادت بناءها، في محاولة استباقية لتعرض المقدسات إلى مخاطر أخرى في المستقبل، وقد يتعلم بعضها القيادة في ميدان النضال.

تحول الصراع على القدس، في أي حال، إلى الرمز الأساس الظاهر في الصراع الفلسطيني — الإسرائيلي، على الرغم من أنّ القضية الفلسطينية هي أشمل من الصراع على القدس، بل يمكن القول إنه تحول إلى رمز للصراع العربي — الإسرائيلي. وهي أبعاد مهمة على طريق بناء إستراتيجيات عمل وطني في القدس. وآخر التحديات الرمزية، وهي بالتأكيد أكثر من ذلك، إعلان الرئيس الأميركي الأخير، الاعتراف

بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقرار نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وذلك تنفيذًا واستحقاقًا للاعتراف. وتبعت الولايات المتحدة الأميركية غواتيمالا التي قررت بدورها نقل سفارتها، وربما يقوم عدد من الدول المعروفة أو المغمورة بذلك، خلال الفترة المقبلة. ما يهم في الأمر أن قرار ترامب لاقى استغرابًا واستهجانًا، حتى لدى أقرب المقربين من السياسات الأميركية (بريطانيا مثلًا)، وتجلى هذا الأمر في التصويت ضد القرار، في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكشف التصويت المذكور البعد العالمي للمدينة، وأهميتها في الضمير العالمي، وشعر كثير من الدول أن إعلان ترامب يتعارض على نحو لا لبس فيه مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ويحبط أي استئناف لعملية السلام. ورأت دولٌ كثيرة أن هذا الإعلان يمثل إضرارًا بمصالحها، وربما يقود المنطقة إلى مزيد من التعقيدات والمخاطر.

أما ردة فعل النظام الرسمي العربي، مع بعض الاستثناءات، فكانت باهتة نسبيًا ومتأخرة ومضطربة، لا تتوافق مع أهمية الحدث، ولا تتلاءم مع إمكاناتها الفعلية لتفاديه ومنع حدوثه؛ إذ إن إعلان ترامب لم يكن مفاجأة، بل جرى التمهيد له، وكان في إمكان بعض الدول العربية أن تمنع حدوثه أو تعيقه، لو مارست جزءًا من إمكاناتها وتلاعبت لفظيًا بمصالح الولايات المتحدة في العالم العربي، حتى لو اعتبرنا أن هذا الإعلان جاء تعبيرًا عن السياسة الداخلية، وليس الخارجية، للولايات المتحدة. لكنّ خطورته تكمن في تحوّلِهِ إلى سياسة دولة في علاقاتها الخارجية عمومًا، وفي الموقف من الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

يُعتبر قرار ترامب خطرًا جدًّا، ليس لأنه يمسّ رمزًا مهمًّا، بل لأنه يلغي حل الدولتين، ويلغي اعتبار القدس أرضًا محتلة، وقد يلغي أيضًا اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة أراضي محتلة، كما توجّه مواقفه بمحاولة تقويض الأونروا، لإلغاء قضية اللاجئين الفلسطينيين. ولم تستطع القيادة الفلسطينية إلا أن تعلن أن الولايات المتحدة لم تعد وسيطًا للسلام في الشرق الأوسط، ورفضت حتى الآن الضغوط التي مورست عليها. لكن هل يمكن السلطة الفلسطينية أن تحافظ على موقفها؟

تفرض هذه الاعتبارات قراءة مغايرة لأوضاع القدس، والتفكير جليًا في المواقف التي يمكن تطويرها، وبالتأكيد فإن أي إستراتيجية يمكن صوغها لمدينة القدس ستؤثر فعليًا في الإستراتيجية الوطنية الشاملة المتعلقة بمستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة والبرنامج السياسي الفلسطيني.

مداول المؤتمر وموضوعاته

الوضع القانوني في القدس

- القدس في القانون الدولي والقرارات الدولية.
- القدس في القانون الإسرائيلي: المواطنة والوضع المتغير للسكان.
- القدس في المنظمات الدولية.

القدس في السياسات: دراسة نقدية

- القدس في السياسة الدولية.
- القدس في السياسة العربية.
- القدس في السياسة الفلسطينية.
- قرارات ترامب وأثرها في المدينة المقدسة وفي القضية الفلسطينية.

القدس في السياسة الإسرائيلية

- الإحلال والتهويد.
- القدس في الخطاب الإسرائيلي.
- الأسرلة والتنظيم المدني.

الحركات الجماهيرية والحركات الاجتماعية

- الحركات الاجتماعية والشبابية.
- المرابطون والمرابطات.
- دور فلسطينيي الأراضي المحتلة 1948 في الدفاع عن القدس.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي في القدس

- دعم القدس في الصناديق العربية.
- الصراع الديموغرافي وتوقعات المستقبل.
- التاريخ الاجتماعي المعاصر للقدس.
- وضع التعليم في القدس.

القدس في الثقافة والإعلام

- اللغة والصراع والهوية.
- القدس والإنتاج الثقافي: رؤية نقدية.
- الخطاب الإعلامي حول القدس: مراجعة نقدية.
- القدس في الأشكال الفنية: الأدب والسينما والصورة وأدب الرحلات.

البعد الديني في القدس

- المؤسسات الوقفية (الإسلامية والمسيحية).
- مستقبل المقدسات الإسلامية والمسيحية.
- دور الفاتيكان في مستقبل القدس.